الأمن الإنساني و الحرب على البيئة

الدكتور عبد العظيم بن صغير
أستاذ محاضر "ب"
مسؤول شعبة التنظيمات السياسية والإدارية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر بسكرة

تمهيد:

إن تحقيق الأمن الإنساني بمكوناته وأبعاده وتطلعاته، مسألة تحتاج إلى وقت وجهد حتى نتمكن من ترسيخ المعاني التي يستهدفها مفهوم الأمن الإنساني، وذلك بسبب التحولات الدولية السريعة، والقيود المفروضة على عمليات الإصلاح والتنمية، وإفرازات العولمة التي جعلت مصائرنا مشتركة، نظرا لفتح الحدود بين الدول وسرعة حركة الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات والتحرر الاقتصادي، كل ذلك شكل تحديا أمام تحقيق الأمن الإنساني، الذي مازال لم يصل بعد إلى نهايته ويتطلب مزيدا من التكيف الإيجابي مع التحولات الحاصلة في المجال الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي والسياسي حتى تتوفر الظروف الملائمة على الأقل لتقبل المفهوم والتعامل معه بجدية وموضوعية.

المخاطر التي تهدد الأمن الإنساني

لقد أشار التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1999 إلى أن العولمة وفرت فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات ، نظرا لسرعة انتقال التكنولوجيا والمعرفة، وحرية انتقال السلع والخدمات ولكن في المقابل فرضت مجموعة من المخاطر والتهديدات، قيدت الأمن الإنساني وأثرت عليه، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد والدول والجماعات الغنية والفقيرة على حد سواء، وقد حدد التقرير سبعة تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني تتمثل في ما يلي[1]:

أ – عدم الاستقرار المالي:

والمثال البارز على ذلك الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا منتصف عام 1997، إذ أكد التقرير على أنه في عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال فإن أزمات مالية مماثلة يتوقع لها أن تحدث في المستقبل.

ب – غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل:

إذ دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى إتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية، وهو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي.

ج – غياب الأمان الصحي:

فسهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال وانتشار الأمراض كالإيدز، فيشير التقرير إلى أنه في عام 1998 بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم حوالي 33 مليون فرد، منهم 6 ملايين قد انتقلت إليهم العدوى في عام 1998 وحده.

د – غياب الأمان الثقافي:

إذ تقوم عملية العولمة على امتزاج الثقافات وانتقال الافكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الاصطناعية وقد أكد التقرير على أن انتقال المعرفة وامتزاج الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة تقوم علي انتقال المعرفة والأفكار من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، وفي أحيان كثيرة تفرض الأفكار والثقافات الوافدة تهديدا على القيم المحلية.

هـ – غياب الأمان الشخصي:

ويتمثل في انتشار الجريمة المنظمة والتي أصبحت تستخدم التكنولوجيا الحديثة.

و – غياب الأمان البيئي:

وينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة. فالحصول علي بيئة خالية من المخاطر هذا يساهم في تحقيق الأمن الإنساني ومن ثم احترام حقوق الإنسان

ز – غياب الأمن السياسي والمجتمعي:

حيث أضفت العولمة طابعا جديدا على النزاعات تمثلت في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود، وهو ما أضفى عليها تعقيدا وخطورة شديدة، كما انتعش دور شركات الأسلحة والتي أصبحت في بعض الأحيان تقوم بتقديم تدريب للحكومات ذاتها، وهو ما يمثل تهديدا خطيرا للأمن الإنساني.

ومما زاد من خطورة التحديات التي تواجه الأمن الإنساني،الحرب المنظمة التي تمارس علي البيئة بشكل مستمر جراء انتشار الحروب وما يترتب عليها من انتهاكات سافرة في حقوق الإنسان وما شاهدناه في قطاع غزة من انتهاكات وخروقات في حق البيئة وفي حق الإنسان عن طريق استخدام الأسلحة المحرمة دوليا كانبعاث عاز الفسفور الأبيض الذي يسبب حروق بليغة، تخترق العظم اكبر دليل علي خطورة وضعية حقوق الإنسان إذا استمرت الأفعال العبثية ضد البيئة

إن جميع التقارير الصادرة عن برنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، توصي بضرورة تعزيز مسار التنمية الإنسانية، ففي تقرير التنمية البشرية لعام 2005 والموسوم بـــ "المعونة والتجارة والأمن في عالم متغير" يؤكد على ضرورة توسيع اختيارات الناس والعيش حياة صحية ومديدة والحق في الحصول على مستوى عيش لائق، والحق في اكتساب المعرفة والتعليم وحماية الأمن الإنساني عن طريق حماية اللاجئين وضحايا الجريمة وتمكين المرأة من المشاركة السياسية والاقتصادية[2].

كما يدعو التقرير إلى ضرورة تخفيض مستويات الإنفاق العسكري لحساب زيادة الإنفاق لمجالات التعليم والصحة والتنمية، والبيئة والبحث العلمي، فالتنمية الإنسانية مفهوم أوسع نطاقا حيث

تعني "عملية توسيع نطاق خيارات الناس، وتمكين الأجيال أما الأمن فمعناه أن يكون باستطاعة الناس أن يمارسوا اختياراتهم بأمن وحرية، وأن فشل عملية التنمية الإنسانية يؤدي إلى تراكمات ضد الحرمان البشري، والفقر والحاجة، والجوع، والمرض، أو تفاوتات للوصول إلى الفرص الاقتصادية، والعيش عيشة مستقرة آمنة، وهذا بدوره يمكن أن يفضي إلى اللاأمن عندما يتصور الناس أن أمنهم المباشر، مهدد فإنهم يصبحوا عادة أقل تسامحا[3].

وفي تقرير للجنة أمن الإنسان أشارت إلى أن : "انتشار أسلحة الدمار الشامل – النووية والكيميائية والبيولوجية – يعرض للخطر جميع الناس في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة، ويجب مضاعفة الجهود لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي، ومراقبة تنفيذ المعاهدات والاتفاقات الأخرى، ويجب أن يتناول النقاش العام جهود السياسات الرامية إلى وقف الانتشار[4].

فالتحدي الحقيقي الذي يواجه الأمن الإنساني وحقوق الإنسان هو تطوير أسلحة الدمار الشامل وزيادة الإنفاق العسكري في شراء الأسلحة التقليدية والفتاكة، فمثلا دول الخليج تحتل المرتبة الأولي في الإنفاق العسكري وشراء الأسلحة، فالسعودية مثلا التي تحتل المرتبة 75 من بين دول العالم حسب دليل التنمية البشرية وصل إنفاقها العسكري نسبة 13 % من ناتجها المحلي ، بينما تنفق على التعليم 8 % والصحة 7 %، الكويت أيضا الذي انخفض إنفاقها العسكري من(48 %) سنة 1990 إلى 10 % عام 1998، في حين بلغ الإنفاق على التعليم في نفس السنة نسبة 5 % والصحة (4 %). كما تنفق عمان على العسكرة أكبر نسبة مقارنة بدول الخليج حيث وصل الإنفاق سنة 2000 إلى 12 % مقارنة بالتعليم % 4 والصحة 3 % [5].

الوضع البيئي وتأثيره علي حقوق الإنسان والأمن الإنساني

من أهم الأسباب العميقة لتدهور حقوق الإنسان و الأمن الإنساني، هو عدم التوازن الإيكولوجي وتدهور الموارد، فبدون الاستقرار الإيكولوجي لا يمكن أن ينعم الناس بالأمن الغذائي، والأمن الصحي، والعلاقة بين الأمن الإنساني والبيئة تتجلى بوضوح في مجالات اعتماد الإنسان على إمكانية حصوله على الموارد الطبيعية، فالموارد البيئية تشكل جانبا حيويا من جوانب سبل عيش الكثيرين من الناس، وعندما تصبح هذه الموارد مهددة بسبب التغير البيئي يصبح أمن الإنسان مهددا أيضا، وهذه العلاقة تجد تعبيرا عنها في تشجيع التنمية المستدامة، والتوازن الدقيق بين أمن الإنسان والبيئة، يمثل محور التنمية المستدامة[6].

إن العبثية واللامسؤولية التي يتعامل بها الإنسان مع البيئة ، مما أنتج ظواهر تبعث عن القلق، بسبب انتشار الحروب، كاستخدام أسلحة مشعة في الحرب على أفغانستان ولبنان محظورة دوليا، لما تخلفه من إشعاعات نووية تؤثر على الكائنات الحية والثروة النباتية كذلك التفجيرات النووية في قاع

البحار والمحيطات وفي باطن الأرض، وارتفاع درجة حرارة الأرض واتساع ثقب الأوزون، وذوبان المحيطات الثلجية القطبية، دليل على المعاملة القاسية للإنسان تجاه البيئة.

وهناك من علماء البيئة من أرجع كارثة تسونا مي إلى فعل الإنسان العبثي وإخلاله بالاستقرار والتوازن الايكولوجي، مما أدى إلى حدوث كارثة إنسانية راح ضحيتها أكثر من 165 ألف قتيل وتدمير مساحات شاسعة كانت تعج بالحياة والحيوية، والتأثير السلبي على اقتصاديات دول مثل، أند ونسيا وتايلاند، والهند وسيريلانكا، وتشريد ما يقرب من 1.2 مليون نسمة من هذه البلدان[7].

ومن بين أكثر المشاكل البيئية استعصاء على الحل، هي تدهور الأراضي وتملحها بسبب نظم الري سيئة التخطيط، وملوثات المعادن و النسيج الصناعي، التي لها تأثير دائم على أمن الإنسان، فالعلاقات الجوهرية بين البيئة وبقاء الإنسان على قيد الحياة تتطلب مزيدا من الالتزام بالتنظيم الفعال للموارد الطبيعية، وبإدارتها وباستخدامها على نحو مستدام، ومن الحيوي لتحقيق ذلك ضرورة ربط خطط تحسين إدارة البيئة والتنمية المستدامة ربطا صريحا باتقاء الكوارث والتأهب لها[8].

غير أن منطق التجارب النووية والبيولوجية والبكتيرية، والصناعات التي تنبعث منها الغازات الدفيئة والحرارية والإسراف في استخدام مشتقات النفط والغاز، قضى على المجهودات المبذولة في مجال المحافظة على البيئة وسلامتها، فالانسحاب الأمريكي الكلي من معاهدة حظر الصورايخ الباليستية لعام 1972 التي تعتبر الحجر الأساس في وقف السباق نحو التسلح، وتمنع إجراء تجارب نووية في قاع البحار والمحيطات، وكذلك انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة "كيوتو" البيئية عام 1997، وبالتالي إطلاق يد الشركات الأمريكية في تلويث الجو بمعدلات غير منضبطة ولا تخضع للمراقبة، وعدم مصادقتها أيضا على الكثير من المعاهدات الخاصة بخطر الأسلحة الكيماوية والبيولوجيا[9].

فاستخدام الأسلحة الكيماوية كمبيدات للأعشاب تؤدي إلى تعرية واسعة المدى للتربة، وإفناء الحياة البرية الأرضية ، والتدهور في الثروة السمكية البحرية الساحلية، ويتفاوت التأثير على البشر من حالات التسمم العصبي إلى الإصابة بالالتهاب الكبدي وسرطان الكبد والإجهاض التلقائي والتشوهات الخلقية، كذلك إدخال الأسلحة النووية في الحروب أخذت أبعاد جديدة، وهي تمثل زيادة هائلة في القوة التدميرية، فبعدما كانت تحسب بالكيلو طن أصبحت تحسب بالميغا طن، وعلى الرغم من الإدانة الواسعة لاستخدام الأسلحة النووية، فإن إنتاجها واختبارها مستمران، وتتنبأ بعض الدراسات بآثار نشوب حرب نووية واسعة النطاق عندها ستغطي السماوات السوداء مساحات كبيرة من الأرض لأسابيع وشهور عديدة وستنخفض دراجات الحرارة إلى مادون درجة التجمد، وستؤثر

هذه التغيرات المناخية على الزراعة والنظم الإيكولوجية، مع حدوث آثار عميقة على إنتاج الأغذية وتوزيعها[10]، كل ذلك له تأثير مباشر علي حقوق الناس وحياتهم وأمنهم .

وفي سياق الحرب على العراق لم ينتظر مسئولو البنتاغون نهاية الحرب ليعلنوا عن استخدام قذائف الأورانيوم المستنفذ، لأنها أكثر فعالية في خرق مصفحات العدو، ما لم يقله الكولونيل جيمس نيوتن، الذي بشر باستخدام الأورانيوم، وأن لهذه القذائف أثارا إشعاعية مدمرة على الناس والكائنات والبيئة، فحين ترتطم بهدفها، تتحول تحت تأثير الحرارة العالية إلى جسيمات دقيقة من أكاسيد الأورانيوم، وتنتشر على شكل ضباب يلوث المنطقة المحيطة، وهي تسبب أنواعا من السرطانات، خاصة اللوكيميا، إضافة إلى تشوهات جسدية وتدهور في وظائف الكلى[11].

الأمر نفسه يتكرر مع مشهد آخر من الحروب المعلنة على البيئة. ففي الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان في صيف 2006، أعرب برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNDP) في أول أوت 2006 عن قلقه الشديد بشأن التلوث النفطي الذي تعانيه السواحل اللبنانية جراء القصف الإسرائيلي لخزانات الوقود، وانتشرت البقعة النفطية على الساحل اللبناني وقد بلغ طولها 80 كلم، ووصفت جماعة أصدقاء البيئة الوضع "بأنه كارثة بيئية"[12].

كما أكد معهد وورلدوا تش بواشنطن في تقريره السنوي 2002 حول وضع كوكب الأرض الذي يقدم حصيلة للعقد الذي انقضى بين قمة الأرض للبيئة والتنمية في "ريودى جانيرو" عام 1992. و مؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسيورغ سنة 2002، على ضرورة تخصيص مبالغ لمكافحة تدهور البيئة، توازي أو تفوق الأموال المخصصة للحرب على الإرهاب، ونددت الجمعية البيئية الأمريكية بتدهور بيئة كوكب الأرض في الأعوام العشرة المنقضية، وأشارت إلى أن "الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة، ارتفعت بأكثر من 9 % بينما تعرض 27 % من "الشعب المرجانية" للتلف ، مقارنة بنسبة 10 % في فترة انعقاد قمة الأرض[13].

والشاهد هنا أن الحرب على البيئة، تشكل تحديا للأمن الإنساني، وحقوق الإنسان الذي يعاني تدهورا وتراجعا خطيرا جراء الحروب، والنزاعات العنيفة، التي عادت بقوة في الحملة الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب.

الهوامش:

(1) تقرير صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).

(2) تقرير التنمية البشرية لعام 2005، **التعاون الدولي على مفترق الطرق، المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو،**" منشورات برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

(3) نضال العبود، **مفهوم الأمن الإنساني**، الحوار المتمدن، العدد 1576، بتاريخ 2006/06/09 متحصل عليه من: www.rezgar.com/debat/hshow.art.asp?aid=67007.

(4) صاداكو، أوغاتا، مرجع سابق، ص 135.

(5) عبد الرحمان تبشورى، **عسكرة الاقتصاد بين الإنفاق العسكري والإنفاق التنموي**، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 1479، بتاريخ 2006/03/04 متحصل عليه من:
www.rezgar.com/debat/hshow.art.asp?aid=67007.

(6) صاداكو، أوغانا، مرجع سابق، ص 17، نقلا عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة 1992.

(7) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص 25.

(8) تقرير لجنة أمن الإنسان، **أمن الإنسان الآن**، ص 18.

(9) ماجد الكيلاني، مرجع سابق، ص 35.

(10) عماد سعد، **الحرب على البيئة، أمثلة من العراق ولبنان وفلسطين**، متحصل عليه من:
www.alhewar.org/debat/Shaw.art, asp?aid=58 716.

(11) نفس المرجع السابق.

(12) تقرير خاص للدكتور مصطفى كمال طلبة، المدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNDP).

(13) عماد سعد، **الحرب على البيئة، أمثلة من العراق ولبنان وفلسطين**. مرجع سابق.